مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

20 سؤالاً

مواجهة الهجمات الإيرانية: 20 سؤالاً

أ.د صالح بن محمد الخثلان

مستشار أول مركز الخليج للأبحاث

رغم استمرار إيران في استهداف دول مجلس التعاون بالصواريخ والمسيّرات منذ اندلاع الحرب، لا تزال هذه الدول تلتزم بضبط النفس وتتحرك ضمن إطار دفاعي، مع أن مدنها ومنشآتها الحيوية تعرضت لأكثر من ٢٥٠٠ هجوم خلال الأسبوع الأول فقط. ويعكس هذا الموقف، إلى حد كبير، طبيعة الثقافة السياسية السائدة في دول المجلس، التي تميل تقليدياً إلى المحافظة وتجنب المخاطر، وتغليب الاستقرار على التصعيد، انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الاستقرار الإقليمي والاستقرار الداخلي. ورغم أن بعض دول المجلس أظهرت خلال السنوات الأخيرة سلوكاً أكثر

> **"رغم استمرار إيران في استهداف دول مجلس التعاون بالصواريخ والمسيّرات منذ اندلاع الحرب، لا تزال هذه الدول تلتزم بضبط النفس"**

اندفاعاً في بعض الملفات، فإن التوجه العام يبقى حذراً ومحافظاً. كما أن الاستمرار في الموقف الدفاعي يعبر عن تقدير صناع القرار لمسار الحرب حتى الان، وقناعتهم بأن هذا الخيار لا يزال الأكثر ملاءمة في هذه المرحلة.
كما يقوم هذا الخيار أيضاً على إدراك أن الانخراط المباشر في الحرب يتجاوز كونه قراراً عسكرياً إلى كونه تحولاً استراتيجياً قد يفتح مسارات تصعيد يصعب التحكم في مآلاتها. رغم ذلك بدأنا نلحظ تغيراً في لغة البيانات التي أصدرتها بعض دول المجلس خلال اليومين الماضيين لتحمل رسالة مباشرة: **لا تختبروا صبرنا.**

إن استمرار الهجمات قد يدفع هذه الدول، استناداً إلى ما تؤكد عليه في بياناتها الرسمية، إلى تفعيل حقها في الدفاع عن النفس بما يتجاوز الموقف الدفاعي إلى ردع العدوان بصورة مباشرة. كما أن اتساع نطاق الأهداف التي طالتها الهجمات باستهداف منشآت مدنية حساسة مثل محطة المياه في البحرين، وكذلك حقل الشيبة في المملكة، يرفع مستوى التهديد إلى درجة غير مسبوقة، ويزيد من الضغوط على صناع القرار للتفكير بجدية في الانتقال من الموقف الدفاعي إلى خيارات عسكرية أوسع.

ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح دول المجلس حق الدفاع عن النفس في مواجهة هذه الاعتداءات، ويوفّر أساساً قانونياً للانتقال من الموقف الدفاعي إلى الردّ على الهجمات، غير أن هذا التحول يظل قرار بالغ الحساسية، ويتطلب تقديراً دقيقاً لجملة من **الأسئلة الأساسية** من أبرزها: -

١. ما حجم الهجمات الإيرانية التي تعرضت لها دول مجلس التعاون حتى الآن، وما هي الخسائر البشرية والمادية التي ترتبت عليها؟ وهل يمكن تحملها لمدة أطول؟

٢. هل من الأجدى النظر إلى هذه الهجمات بوصفها من الأضرار الجانبية المتوقعة للحرب (Collateral Damage)، في ظل كثافة الضربات التي تتعرض لها إيران وما تحمله من قدرة تدميرية كبيرة؟ وهل يمكن التعامل معها باعتبارها كلفة يمكن تحملها، إذا كان من بين النتائج المحتملة للحرب تقليص مستوى التهديد الإيراني على المدى البعيد؟

٣. هل يتوقع استمرار هذه الهجمات أو تصاعدها خلال المرحلة المقبلة، وهل توجد، في المقابل، مؤشرات على أن إيران بدأت تستنزف ترسانتها من الصواريخ والمسيّرات؟

٤. هل يمكن أن تكون هذه الهجمات جزءاً من استراتيجية تهدف إلى إضعاف الدفاعات الجوية الخليجية تمهيداً لمرحلة لاحقة من هجمات أوسع أو أكثر كثافة؟

٥. هل هناك سلبيات للموقف الدفاعي الحالي، وهل بلغت مستوى يبرر استبداله بخيار أكثر حزماً؟

٦. هل يؤدي الاستمرار في الموقف الدفاعي إلى تكوين انطباع عن دول المجلس بعدم القدرة على حماية أراضيها ومنشآتها الحيوية؟

٧. هل سيؤدي دخول دول المجلس في الحرب إلى توسيع بنك الأهداف الإيرانية ضدها؟

٨. إلى أي مدى يمكن للقدرات العسكرية الخليجية أن تُحدث فرقاً مؤثراً في مسار الحرب ضد إيران؟

٩. هل يمكن أن يؤدي الانخراط المباشر في الحرب إلى تحولها إلى حرب استنزاف طويلة ومكلفة؟

١٠. أي الخيارين أقل كلفة استراتيجية: الاستمرار في الموقف الدفاعي، أم الانتقال إلى المشاركة المباشرة في الحرب وما قد يترتب عليها من أعباء عسكرية وسياسية واقتصادية أوسع؟

١١. هل يسهم الانخراط المباشر في الحرب في رفع الحرج السياسي عن دول الخليج داخلياً وخارجياً بسبب التمسك بالموقف الدفاعي رغم استمرار الهجمات واتساع نطاقها، وهل يشكل ذلك مبرراً كافياً لتحمل الكلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية المتوقعة؟

١٢. ما أن هذه الحرب بدأت بقرار أمريكي–إسرائيلي وستنتهي بقرار مماثل، فهل يشكل ذلك إشكالية لدول مجلس التعاون إذا اضطرت إلى المشاركة في حرب لا تتحكم في شروط أو توقيت إنهائها؟

١٣. ما المصلحة الخليجية الفعلية من مسار هذه الحرب: هل تتمثل في تقويض استراتيجي جذري للقدرات الإيرانية (Strategic Degrading)، أم في إضعاف محدود يقلص مستوى التهديد من دون الإخلال بالتوازن الإقليمي، ولا سيما في ضوء النزعة العدائية التي أظهرتها إسرائيل خلال السنوات الأخيرة تجاه جميع دول المنطقة؟

١٤. هل تعني المشاركة الخليجية المباشرة في الحرب اصطفافاً سياسياً وعسكرياً إلى جانب إسرائيل ضد دولة مسلمة، وما الأثر الذي قد يتركه ذلك في الوعي الشعبي العربي والإسلامي؟

١٥. ما أثر المشاركة الخليجية، بعد انتهاء الحرب، في مستقبل العلاقات مع إيران: هل ستقود إلى قطيعة وعداء طويل الأمد توظف فيه طهران أذرعها وميليشياتها لتهديد أمن الخليج واستقراره؟

"الموقف الدفاعي الذي تتبناه دول مجلس التعاون حتى الآن يعكس تقديراً رشيداً بأن الانخراط المباشر في الحرب قد يفضي إلى كلفة ومخاطر تتجاوز عوائده المحتملة"

١٦. هل تستطيع دول الخليج، في حال الانتقال من الموقف الدفاعي إلى المشاركة في الحرب، الحفاظ على سقف أهداف يتوافق مع مصالحها، أم قد تجد نفسها منخرطة في مسار تقوده إسرائيل نحو تقويض شامل لقدرات إيران يتجاوز الحسابات الخليجية؟

١٧. إذا طرأ تحول في السياسة الأميركية والإسرائيلية نحو خيارات تدميرية قصوى ضد إيران، فإلى أي مدى قد تتحمل دول الخليج، في حال انخراطها في الحرب، تبعات هذا المسار سياسياً وأخلاقياً واستراتيجياً؟

١٨. هل توجد ضمانات واضحة من الولايات المتحدة بشأن نطاق الدعم والالتزامات الدفاعية في حال انخراط دول الخليج في الحرب؟ وهل تملك أي دولة خليجية ضمانات كافية بأن بقية دول المجلس ستشارك في هذا الانخراط، أم قد تجد نفسها تتحمل العبء منفردة وما يترتب على ذلك من كلفة عسكرية وسياسية واستراتيجية؟

هل هناك سلبيات للموقف الدفاعي الحالي، وهل بلغت مستوى يبرر استبداله بخيار أكثر حزماً؟

١٩. ما تأثير الانخراط المباشر في الحرب على الرؤى التنموية في دول الخليج، بما في ذلك مشروعات التحول الاقتصادي الكبرى والاستثمارات الأجنبية؟

٢٠. هل تقدم التجارب السابقة في المنطقة، ولا سيما حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ والحرب على العراق عام ٢٠٠٣، دروساً ينبغي استحضارها قبل اتخاذ قرار المشاركة في الحرب.

قد يرى البعض أن المسألة لا تحتاج إلى التوسع في البحث، وأن ترجيح بقاء دول المجلس في الموقف الدفاعي يمكن الوصول إليه من خلال مقارنة مباشرة بين حالتين: عدم المشاركة في الحرب أو الانخراط فيها. ففي كلتا الحالتين يستمر استهدافها، غير أن الفارق الجوهري يتمثل في أن المشاركة لا تضيف ميزة حاسمة للحرب بقدر ما توسّع قائمة الأهداف التي يمكن أن تضربها إيران. ذلك أن الولايات المتحدة وإسرائيل تمتلكان بالفعل من القدرات الهجومية ما يمكّنهما من خوض الحرب دون حاجة إلى مساهمة خليجية، وعليه، فإن دخولها في الحرب قد يرفع الكلفة الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية عليه من دون عائد موازٍ يبرر هذا التحول. ومن هذا المنظور، يبدو التمسك بالموقف الدفاعي الخيار الأفضل.

ومع التسليم بوجاهة هذا الطرح، فإن إثارة هذه الأسئلة لم تأتي من فراغ، بل لأن استمرار الهجمات وتوسيع نطاقها قد يدفع بعض دول المجلس إلى إعادة تقييم الموقف القائم، وهو ما نلمسه من قراءة بعض البيانات الصادرة مؤخراً. ولذلك، تأتي هذه التساؤلات لتضاف إلى ما قد يُطرح في المداولات بهذا الشأن، بهدف الوصول لتقييم دقيق.

تعكس مجموعة التساؤلات أعلاه طبيعة المعضلة الاستراتيجية التي تواجهها دول مجلس التعاون، فالحرب تمثل أزمة خطيرة بالنسبة لها، وربما تكون الأخطر منذ حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠. ولذلك ينبغي التعامل معها من منظور إدارة الأزمة الدولية، إذ تتسم بدرجة عالية من الغموض، وتهديد مباشر لمصالح حيوية، وإحساس بضيق الوقت والحاجة لاتخاذ قرار عاجل، إلى جانب العمل تحت ضغط متواصل. وفي مثل هذه الظروف، تبرز الحاجة إلى موازنة استراتيجية دقيقة بين كلفة الاستمرار في الوضع الدفاعي وكلفة الانخراط المباشر في الحرب، وهو ما يتطلب مشاورات مكثفة ومتواصلة، وطنياً وخليجياً، واستعراضاً مفصلاً لكافة البدائل، مع بيان مزايا ومخاطر كل بديل وكلفته المحتملة.

كما يتعين على صانع القرار الانتباه إلى الإشكاليات التي تواجه عملية صنع القرار في أوقات الأزمات، ومن أبرزها: -

١. إشكالية المعلومات وطريقة التعامل معها

تتسم أوقات الأزمات بتدفق كم هائل من المعلومات من مصادر متعددة وربما تكون متضاربة، والاضطرار للتعامل معها بانتقائية وهنا يكمن الخطر: حيث النزعة لاختيار تلك المعلومات التي تدعم تصوراً مسبقاً وإهمال ما عداها. فإذا كان التقدير السائد لدى المشاركين في إدارة الأزمة أن إيران لا تريد من هجماتها سوى الضغط على دول الخليج لدفعها إلى التأثير على الإدارة الأميركية لوقف الحرب، فقد يجري ترجيح المعطيات التي تدعم هذا الفهم، ومن ثم الميل إلى الاستمرار في الموقف الدفاعي. وفي المقابل، إذا كان هناك تصور آخر يرى أن إيران تتجه إلى توسيع نطاق هجماتها وربما تمهد لمرحلة أكثر خطورة تطال منشآت حيوية على نطاق أوسع، فإن من يتبنى هذا

التصور سيميل بدوره إلى ترجيح المعلومات التي تؤيده. وهنا تصبح طريقة التعامل مع المعلومات إحدى أبرز الإشكالات أثناء إدارة الأزمة.

٢. إشكالية ضيق الوقت وما يترتب عليه من ضغط

تتعلق الإشكالية الثانية بإحساس المشاركين في صناعة القرار بضيق الوقت وهو ما قد يدفع إلى تسريع المداولات واتخاذ قرارات قبل استكمال فحص البدائل ومعرفة مزايا ومخاطر كل خيار وكلفته المحتملة، ما قد يتسبب في ترجيح بديل لم يخضع للنقاش الكافي.

٣. إشكالية التفكير الجماعي

تتمثل الإشكالية الثالثة فيما يعرف بالتفكير الجماعي، حيث يميل المشاركون تحت ضغط الوقت إلى التمسك

> **هل تستطيع دول الخليج، في حال الانتقال من الموقف الدفاعي إلى المشاركة في الحرب، أن تحافظ على سقف أهداف يتوافق مع مصالحها.**

بتصور معين، ما يحد من الاستماع إلى الآراء المخالفة أو التحفظات المهمة، حتى لو كانت أكثر دقة أو معقولية. ومع مرور الوقت قد يصبح الرأي السائد داخل المجموعة هو الإطار الوحيد المقبول للنقاش، بينما تُستبعد الآراء الأخرى ليس لضعفها، بل لأنها لا تنسجم مع الاتجاه الغالب. وهنا تكمن خطورة التفكير الجماعي، لأنه قد يدفع إلى تضييق نطاق النقاش وحصره في بديل واحد على حساب بدائل أخرى ربما تكون أكثر دقة.

ولهذا، فإن الانتباه إلى هذه الإشكاليات الثلاث «الانتقائية في التعامل مع المعلومات، وضغط الوقت، والتفكير الجماعي»، يعد أمراً ضرورياً لضمان أن تكون عملية صنع القرار في هذه الأزمة مبنية على تقييم عميق وشامل، وليس على انطباعات مسبقة أو ضغوط اللحظة، أو هيمنة التفكير الجماعي.

من جهة أخرى، تقتضي إدارة هذه الأزمة استمرار التنسيق بين الجهات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمية، وطنياً وخليجياً، إلى جانب التواصل المكثف مع الشركاء الرئيسيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والدول الغربية. كما تقتضي تعزيز القدرات الدفاعية، وتكثيف الحصول على المنظومات اللازمة، مع تنويع مصادرها لتقليل الاعتماد على طرف واحد.

كما لابد من الاهتمام بالجانب الإعلامي فقد كشفت الحرب منذ بدايتها عن معركة إعلامية شرسة تقوم على التضليل والتشويش، عبر إعادة نشر صور ومقاطع من حروب أخرى بهدف إثارة الرعب والتأثير في الرأي العام. ومع التطور التقني الهائل، أصبحت هذه الأدوات أسرع انتشاراً وأكثر تأثيراً، إلى درجة دفعت القيادة المركزية الأميركية نفسها إلى نشر تصحيحات منتظمة تحت عنوان Fact Checkونلحظ في هذه الحرب انتشار مقاطع مزيفة أُنتجت بدرجة عالية من الدقة والاحتراف، إلى حد قد يضلل حتى أشخاصاً على مستوى مرتفع من التعليم والوعي. ولذلك، فإن إدارة هذه الأزمة الخطيرة لا تقتصر على الجاهزية العسكرية والدفاعية، بل تشمل أيضاً إدارة الفضاء الإعلامي بكفاءة، عبر الرصد السريع، والتحقق المستمر، والتصحيح الفوري، حتى لا تتحول حملات التضليل إلى عامل إضافي في إرباك الرأي العام وصانع القرار.

ونخلص في ختام هذا المقال إلى أن الموقف الدفاعي الذي تتبناه دول مجلس التعاون حتى الآن يعكس تقديراً رشيداً بأن الانخراط المباشر في الحرب قد يفضي إلى كلفة ومخاطر تتجاوز عوائده المحتملة. وعليه، فإن أي مراجعة لهذا الموقف تظل مرهونة بحدوث تغير جوهري في معطيات الحرب، والتوصل إلى إجابات واضحة ومقنعة عن التساؤلات الأساسية المطروحة أعلاه، بما يسمح باتخاذ قرار يستند إلى تقدير متكامل للكلفة والمخاطر والمكاسب المحتملة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net